

التقرير السنوي حول النفاذ إلى المعلومة لسنة 2025

1. مقدمة

عملاً بأحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، يلتزم الهيكل العمومي بتقديم تقرير سنوي حول وضعية النفاذ إلى المعلومة، حتى في حال عدم ورود أي مطلب رسمي.

2. المطالب الواردة

خلال سنة 2025، لم يتم تلقي أي مطلب نفاذ إلى المعلومة، سواء بصفة مباشرة أو عبر البريد أو المنصة الرقمية.

3. التدابير المعتمدة

- تعيين مسؤول عن النفاذ إلى المعلومة ومساعد له.
- إعداد دليل الإجراءات الداخلية للنفاذ إلى المعلومة.
- نشر المعلومات الأساسية على الموقع الإلكتروني للهيكل (عند الاقتضاء).
- تحديث قائمة الوثائق المتاحة للعموم.
- تحسيس الموظفين الداخليين بأهمية الحق في النفاذ إلى المعلومة وطرق التعامل مع المطالب.

4. الصعوبات (إن وجدت)

لا توجد صعوبات تُذكر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، باعتبار عدم ورود مطالب رسمية.

5. التوصيات والمقترحات

- مواصلة العمل على نشر المعلومات الاستباقية.
- تنظيم دورة تكوينية داخلية حول القانون عدد 22 لسنة 2016.
- تطوير واجهة إلكترونية تُسهّل النفاذ التلقائي إلى المعلومة.

6. الخاتمة

يؤكد الهيكل العمومي التزامه الكامل بتطبيق القانون المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة، ويجدد استعداداه للتفاعل الإيجابي مع كافة المطالب المستقبلية.

المسؤول عن النفاذ إلى المعلومة
صلاح البوحاري

